هذه القاعدة سارية حتى تم رفع حصة البلد المنتج الى ٥٥ ٪ من الارباح الصافية ، حسب اتفاقية طهران ١٩٧١ . والشركات لا تخضع للمحاكم الوطنية بل تتمسك بالتحكيم الدولي أسلوبا لفض منازعاتها مع البلد المنتج . وحكومات البلدان المنتجة ليست لهـا مشاركة في رأسمال الشركات ولا مشاركة فعلية في مجالس ادارتها وليست لها سلطة حقيقية في الرقابة الفنية على المشروع وتوجيهه كما ان المواطنين لا يشغلون الا في النادر المناصب الادارية والفنية الهامة فيها . وتكتفي حكومـات البلدان المنتجة بدور جابي الضرائب في نهاية العام ، وقد أصبح النفط يشكل الجزء الاعظم من صادرات هذه البلدان وأصبحت تعتمد اعتمادا شبه كلي على دخل النفط الذي تقدمه لها الشركات الاجنبية . فنشأ بذلك في هذه البلدان نوع من التبعية الاقتصادية للاحتكارات النفطية وللدول التي تنتمي اليها .

وبالطبع فليس مما يذكر ان هذه الامتيازات النفطية قـد أصابها بعض التطور خلال السنوات الطويلة التي سيطرت فيها على استغلال النفط العربي . الا انه بالاضافة الى التعديلات في البنود المالية التي أدت الى رفع دخل البلد المنتج من مبلغ ضئيل مقطوع عن كل طن من النفط حسب الامتيازات الاصلية الى ٥٥ ٪ من الارباح حسب اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ ، مع تطبيق قاعدة تنفيق الريع(١٥)، فان التعديلات الاخرى لا تتعدى تضييق المساحات المشمولة بالامتياز والتخلي عن أجزاء من هذه المساحات الشاسعة والاتفاق بموجب اتفاقية طهران ، على أن لا تعدل الاسعار المعلنة الا باتفاق الطرفين ، حكومة البلد المنتج والشركة ، بعد أن كانت هذه الاسعار تحدد وتعدل بمعرفة الشركات وحدها. ويتضح من ذلك أن التطور الذي أصاب هذه الامتيازات لم يكن تطورا جذريا ولم يمس جوهر الامتيازات نفسه وان صورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئهـا المعروفة والتي أشرنا اليها أعلاه ما زالت باقية على حالها . وفي اعتقادنا ان اتفاقية المشاركة التي أبرمت في المدة الاخيرة (من حيث المبدأ في شهر اكتوبر ١٩٧٢) بين الشركات النفطية وبعض بلدان الخليج والتي تتيح لهذه البلدان اكتساب حصة في رأسمال هـذه الشركات تبدأ بنسبة ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ (ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى ٥١ ٪ عام ١٩٨٣) ـــ هذه الاتفاقية لا تمثل في الوقت الحاضر تغييرا جذريا كافيا لصورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئها المعروفة نظرا لان نسبة المشاركة الضئيلة التي ستحصل عليها الحكومات لا سيما في البداية لن تحقق لنا السيطرة الحقيقية والرقابة الفعالة على استثمار ثرواتنا النفطية وتبقى الشركات هي المسيطرة الحقيقية على هذا الاستثمار كما في ظل الامتيازات الاصلية . وسنعود لهذه المسألة فيما بعد .

ومما لا شك فيه ان الوضع الحالي لاستثمار النفط العربي يتميز بوجود بعض العقود والاتفاقيات النفطية التي أبرمت في السنوات الاخيرة ، مثل بعض اتفاقيات المشاركة وعقود المقاولة ، والتي تتجلى فيها كثير من الجوانب الايجابية وتمثل تقدما كبيرا بالنسبة لاتفاقيات الامتياز الكلاسيكية لا سيما من حيث تحقيق قدر من سيادة الدولة وسيطرتها على استثمار ثرواتها النفطية ، كما ان هنالك بعض حالات الاستثمار المباشر في عدد من بلداننا . ولكن علينا أن لا ننسى ان هذه العقود الاخيرة الجيدة نسبيا ومجالات الاستثمار المباشر لا تغطي في الوقت الحاضر سوى جزء هامشي صغير من مجموع النفط العربي . فامتيازات الشركات الاحتكارية الكبرى ما تزال تسيطر على حوالي ٩٠ ٪ من انتاج النفط العربي بينما لا تشمل العقود والاتفاقيات الاخيرة ومجالات الاستثمار المباشر الا حوالي ١٠ ٪ من مجموع انتاج النفط العربي ، حسب احصائيات عام ١٩٧١ .

والشركات الامريكية تملك ٦٢ ٪ من الامتيازات النفطية في الوطن العربي سواء في منطقة الخليج العربي او في شمال افريقيا بمعنى انها تسيطر على ٦٢ ٪ من الاحتياطي النفطي العربي حسب تقديره في نهاية عام ١٩٧١ (ولسنا نعني بذلك انهـا تملك قانونا هذه